عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

مؤشرات التعافي الاقتصادي المبكر في شمال غرب سورية خلال عام 2022

إعداد: مناف قومان

ورقة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 18تموز/ يوليو 2023

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2
مقدمة 3
قراءة في المؤشر العام للتعافي الاقتصادي المبكر في عام 2022 4
القطاعات الرئيسية: التمويل قاطرة التعافي 7
الخدمات العامة: على طريق التعافي 11
قطاعا النزوح والخدمات الاجتماعية: مشاريع متنوعة ومتعددة 14
نتائج وتوصيات ختامية 16
ملحق: الفواعل المحلية والقطاعات الاقتصادية 17

ملخص تنفيذي

- خلال عام 2022، تم تنفيذ 4706 مشاريع ونشاطات في مناطق ريف حلب الشمالي والشرقي ومحافظة إدلب، حاز فيها قطاع التمويل على أهمية كبيرة من خلال تنفيذ 2,968 مشروعاً، ومن ثم قطاع التجارة في المرتبة الثانية بـ 352 مشروعاً، وفي المرتبة الثالثة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بـ 277مشروعاً، ثم قطاع الكهرباء في المرتبة الرابعة بـ 254 مشروعاً، ليأتي قطاع المياه والصرف الصحي خامساً بواقع 248 مشروعاً.
- نُفّذ العدد الأكبر من المشاريع في مدن وبلدات ريف حلب بواقع 57.84% من إجمالي عدد المشاريع التي تم تنفيذها على مدار العام 2022، وحلّت ناحية جرابلس في المرتبة الأولى (572 مشروعاً)، فناحية الباب بالمرتبة الثانية (565 مشروعاً)، ثم ناحية عفرين في المرتبة الثالثة (505 مشاريع).
- تم تسجيل إجمالي 19,948 فرصة عمل بينها 10,948 فرصة تركز معظمها في القطاع الطبي وقطاع النزوح الداخلي والخدمات العامة، وتتراوح مدة الالتزام بالوظيفة بين شهر أو 6 أشهر أو سنة، و2,968 شخصاً حصلوا على تمويل لإنشاء مشاريع خاصة وخلقوا وظائف لما يقرب من 6 آلاف شخص.
- ارتفعت حصة قطاع التمويل بين القطاعات المرصودة، ويُعزى ذلك لنشاط المنظمات في تقديم المنح المالية لتمويل المشاريع والأعمال الصغيرة المدرّة للدخل. وقد شكّلت قطاعات النقل والمياه والصرف الصحي قاطرة مهمة في تعافي المنطقة من خلال تعبيد الطرقات وتسهيل حركة المدنيين بين البلدات والمدن فضلاً عن تعزيز الحركة التجارية، وإيصال المياه النظيفة للمنازل وتجنب انتشار الأمراض والأوبئة من خلال تمديد شبكات الصرف الصحي.
- تشير زيادة أعداد المشاريع المنفّذة في قطاع النزوح الداخلي عن مشاريع الإسكان والتعمير والخدمات الاجتماعية إلى اهتمام أكثر ببيئة المخيمات على حساب بذل الجهود والأموال خارج المخيمات، إضافة إلى ضعف قطاع الزراعة والثروة الحيوانية، وغياب واضح لتنفيذ مشاريع في قطاعي الاتصالات والصناعة.
- أوصت الورقة بمجموعة من السياسات والتوصيات، نذكر منها توسيع نطاق العمل في قطاع التمويل عبر دعم مشاريع متوسطة وريادية تُساهم في تحريك عجلة الإنتاج وتوليد الدخل وفرص عمل أكثر، وإطلاق حملات مناصرة وتمويل في بلدان المغترب لدعم هذا النوع من المشاريع والأعمال، وتقديم حزم تدريبية للمجالس المحلية لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والتخطيط الإداري والإدارة المالية، ودعم الجوانب القانونية لتعزيز مواقف المجالس خلال عقد الاتفاقيات وتوقيع العقود ومذكرات التفاهم.

مقدمة

رسّخت التفاهمات الأمنية بين الفواعل الدولية في سورية سيناريو "تمترس الجغرافية" في مناطق النفوذ الأربعة، ومع وقف إطلاق النار "غير المعلن" وما رافقه من استقرار هش، بدأت تتزايد مؤشرات اهتمام الفواعل المحلية بتحسين الظروف الإنسانية المحلية، ومع تزايد الاحتياجات وتنوعها سنة تلو أخرى طالبت العديد من المنظمات المحلية والدولية توجيه قنوات التمويل نحو مشاريع التعافي المبكر، في إشارة منها لضرورة الانتقال إلى مسارات دعم موازية للإغاثة، ويشير مصطلح التعافي المبكر إلى الأنشطة الإنسانية التي تتجاوز تقديم مساعدات الإغاثة ولكنها لا ترتقي إلى مستوى إعادة الإعمار، فبدلاً من إرسال شاحنات المياه والفرق الطبية إلى المجتمعات المحتاجة؛ تعتمد أنشطة التعافي المبكر على تقديم استجابة مستدامة عن طريق إصلاح محطات المياه وإيصالها عبر الشبكات المخصصة، فضلاً عن تأمين شتّى أنواع الخدمات الأساسية من صرف صحي وكهرباء وطرقات ومرافق صحية وتعليمية وغيرها، وبغض النظر عن الدلالات السياسية للمصطلح، انتشر خلال الآونة الأخيرة توافقٌ على ضرورة زيادة المشاريع التي تتجاوز المساعدات الطارئة وتأتي دون مستوى إعادة الإعمار[1]. وقد تبنّى مجلس الأمن الدولي مطلع العام 2023 القرار 2672 والذي يدعو جميع الدول الأعضاء لتكثيف المبادرات لتوسيع الأنشطة الإنسانية بما في ذلك المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والكهرباء لاستعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية ومشاريع التعافي المبكر[2].

انطلاقاً من أعلاه، حددت الورقة في إطار تناولها مؤشر حركية التعافي المبكر تساؤلاً مركزياً، هل يمكن تصنيف الأعمال والمشاريع التي تقوم بها فواعل المنطقة تعافياً يُسهم في مواجهة التحديات المركبة التي تواجهها مناطق شمال غرب سورية، وينبثق من هذا السؤال عدة استفسارات كقدرة الأجسام الرسمية وغير الرسمية على تنفيذ النشاطات والمشاريع واستكشاف أماكن الضعف والقوة التي تتسم بها حركية هذه الأنشطة في جُل القطاعات، وفي سبيل الإجابة العامة تم رصد الأنشطة والمشاريع المنفّذة من قبل المنظمات والمجالس المحلية في المدن والبلدات الرئيسية في أحد عشر قطاعاً وهي: الكهرباء، والمياه والصرف الصحي، والصناعة، والتجارة، والزراعة والثروة الحيوانية، والاتصالات، والخدمات الاجتماعية، والإسكان والتعمير، والنزوح الداخلي، وفق منهجية رصدٍ مضبوطة أخذت بالاعتبار التصنيف الصناعي المعياري الدولي، وتؤمّن القدرة على تحليل البيانات وفق مستوى القطاعات الاقتصادية وللمستوى الجغرافي (انظر ملحق الفواعل والقطاعات المرصودة).

تواجه مناطق شمال غرب سورية عدداً من التحديات التي تعقّد عملية التعافي المبكر، فالمنطقة منقسمة بين نمطي حكم؛ ففي إدلب، مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" تتواجد فيها "حكومة الإنقاذ"، وفي ريف حلب (مناطق "نبع السلام ودرع الفرات" وعفرين وماحولها)، مناطق سيطرة الجيش الوطني يسود نمط حكم لامركزي قوامه المجالس المحلية وأدوار محدودة للحكومة السورية المؤقتة التابعة لـ"الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة"، فكل مجلس محلي يتبع في عمله لإحدى الولايات التركية؛ إما لغازي عنتاب أو كلّس أو هاتاي، وكل مجلس له طريقة إدارة وسياسات مختلفة عن الآخر،

[1] مالك العبدة ولارس هوخ، التعافي المبكر في سورية: الموازنة بين الأهداف السياسية والإنسانية، مؤسسة فريدريتش ايبرت، نيسان 2023.

[2] مجلس الأمن يجدد آلية إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا، 9 كانون الثاني 2023، رابط: https://news.un.org/ar/story/2023/01/1117337

وهو ما أثّر عموماً على شكل إدارة المنطقة ومواردها وأضفى حالة من الهشاشة على اقتصاداتها. أما التحدي الآخر فتمثل بالجدل القائم حول مساعدات التعافي المبكر وتقييم التمويل المخصص لأجله واعتباره -كونه يمشي دون أطر سياسية واضحة- أنه جزء من عملية دعم التنمية طويلة المدى في سورية وشكل من أشكال التطبيع مع بشار الأسد[3]، حيث وقفت فرنسا والولايات المتحدة في عام 2021 ضد زيادة المساعدات المالية التي تصب في التعافي المبكر معتبرينها بمثابة إعادة إعمار، ورأتا بضرورة تركيز الجهود الدولية على المساعدات الإغاثية والإنسانية العاجلة، بالإضافة إلى ذلك تعاني المنطقة من جملة من التحديات الأخرى بينها رداءة الواقع الأمني وكثافة سكانية عالية وتفشّي معدلات الفقر وارتفاع البطالة وضعف القوة الشرائية، حيث تسهم هذه العوامل وغيرها في تقويض تعافي المنطقة وجهود الاستقرار فيها.

قراءة في المؤشر العام للتعافي الاقتصادي المبكر في عام 2022

تُدلل نتائج الرصد، أنه تم تنفيذ 4,706 مشروعاً في مناطق شمال غرب سورية عام 2022 في أحد عشر قطاعاً اقتصادياً، وحاز قطاع التمويل على أكثر القطاعات تنفيذاً للمشاريع كما يظهر في الشكل رقم (1) بواقع 2,968 مشروعاً، يليه قطاع التجارة بـ 352 مشروعاً، فقطاع الزراعة والثروة الحيوانية في المرتبة الثالثة بـ 277 مشروعاً، ثم 254 مشروعاً في قطاع الكهرباء في المرتبة الرابعة، وجاء قطاع المياه والصرف الصحي خامساً بواقع 248 مشروعاً.

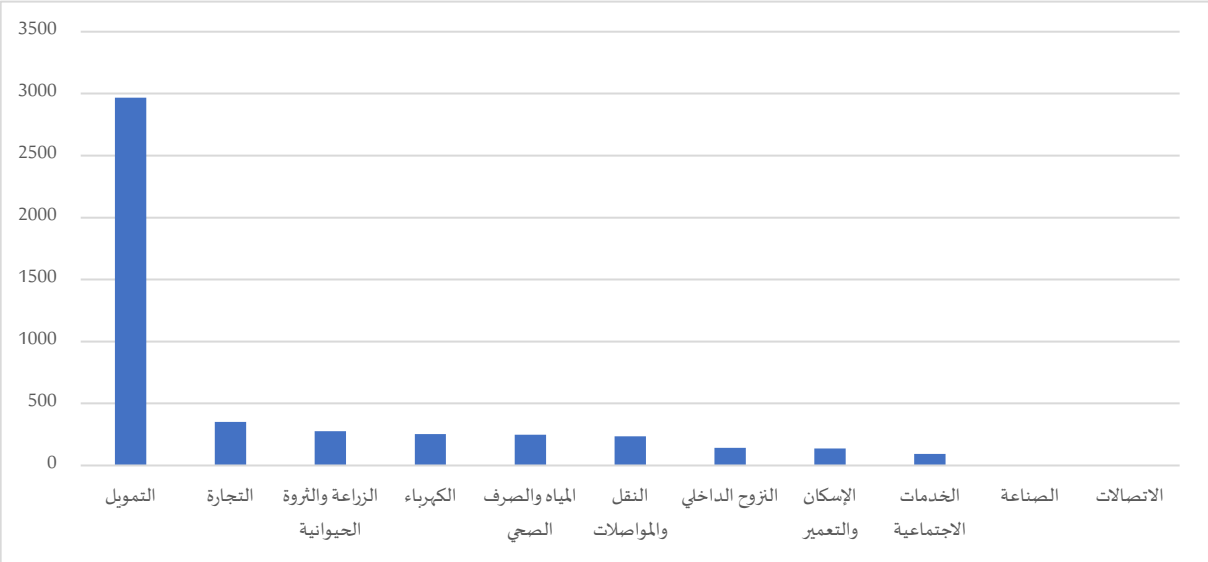

الشكل رقم (1): عدد المشاريع حسب القطاعات خلال عام 2022

وحازت مناطق ريف حلب على الحصة الأكبر من المشاريع بواقع 57.84% من إجمالي عدد المشاريع التي تم تنفيذها على مدار العام كما يظهر في الشكل رقم (2).

[3] "النواب الأمريكي" يطالب بإعادة تعريف "التعافي المبكر" في سوريا، عنب بلدي، 26 كانون الثاني 2023، رابط:
https://www.enabbaladi.net/archives/625469

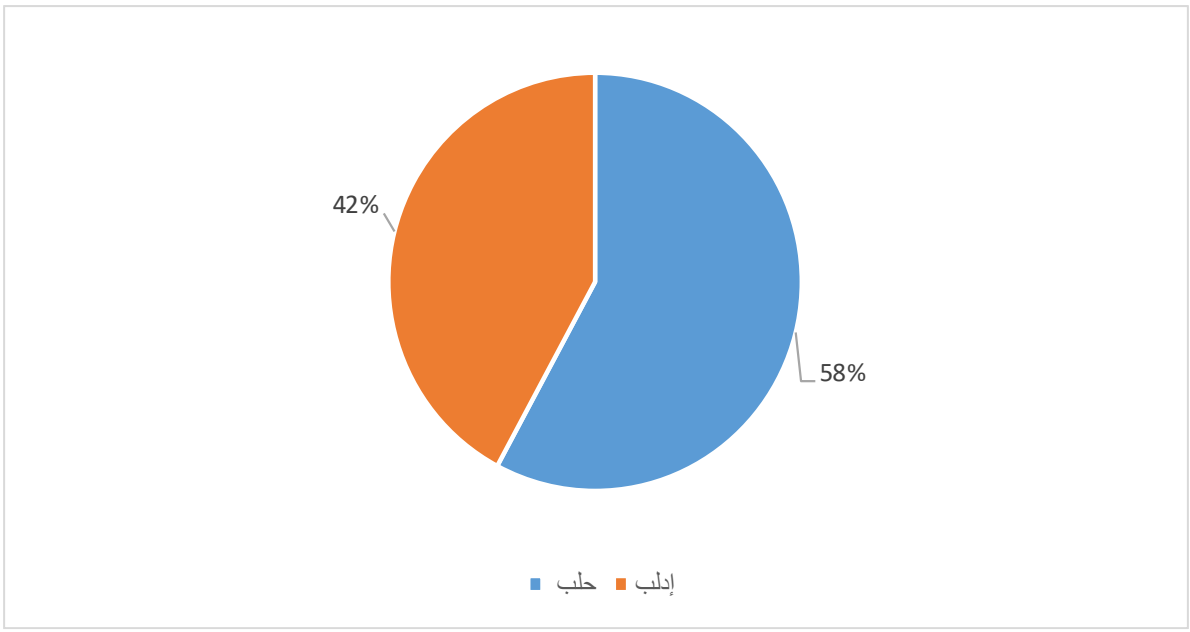

الشكل رقم (2): توزع المشاريع بين حلب وإدلب خلال عام 2022

وبشكل أكثر تفصيلاً، يُظهر الشكل رقم (3) توزع المشاريع على المناطق المرصودة، حيث حلّت ناحية جرابلس في المرتبة الأولى (572 مشروعاً)، وجاءت ناحية الباب في المرتبة الثانية (565 مشروعاً)، تلتها ناحية عفرين في المرتبة الثالثة (505 مشاريع)، إضافة إلى إدلب وحارم والدانا ومن ثم اعزاز والأتارب في المراتب التالية.

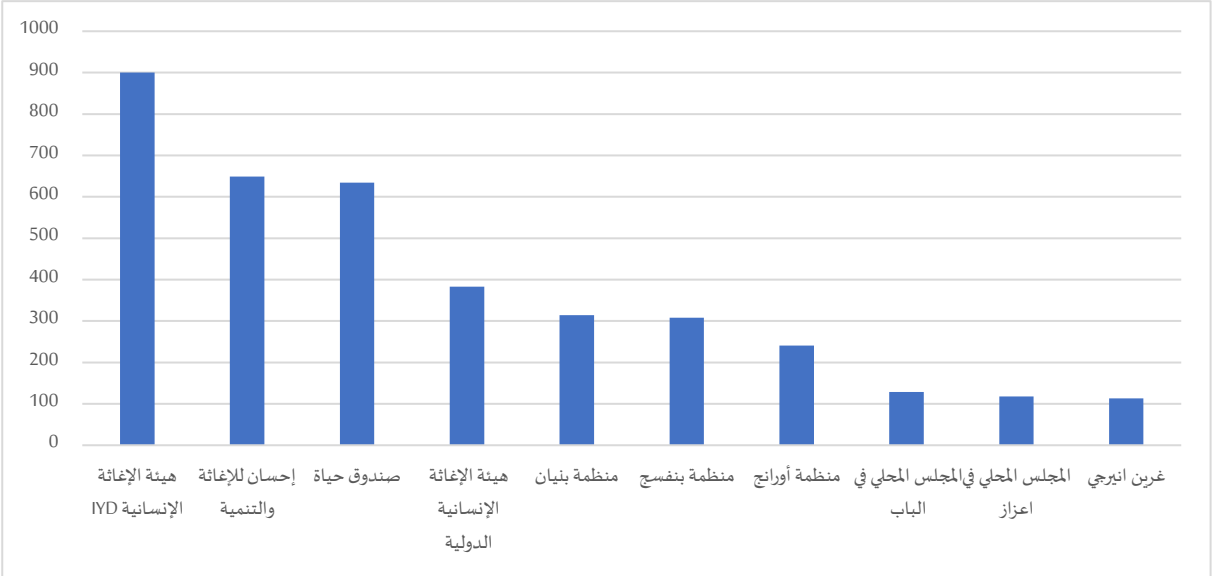

الشكل رقم (3): توزع المشاريع المنفّذة على المناطق خلال عام 2022

أما على صعيد الجهات المنفّذة فكانت "هيئة الإغاثة الإنسانية" المنظمة الأكثر تنفيذاً للمشاريع، تليها منظمة "إحسان للإغاثة والتنمية" ومن ثم "صندوق حياة" و"هيئة الإغاثة الإنسانية الدولية" وبعدها منظمتا "بنيان" و"بنفسج" كما يظهر في الشكل رقم (4).

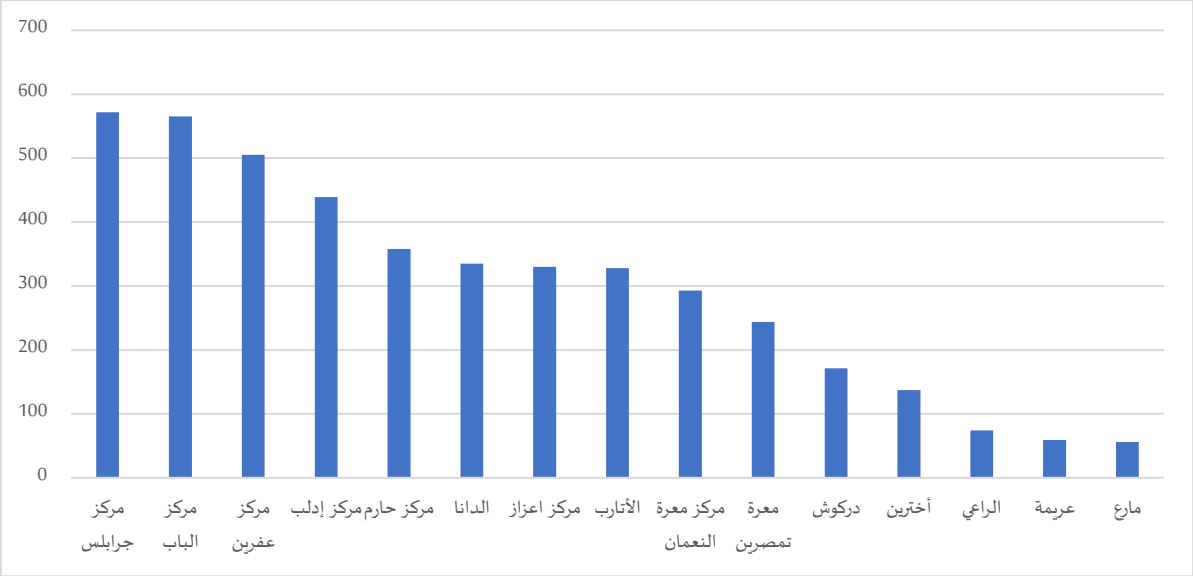

الشكل رقم (4): عدد المشاريع حسب الجهة المنفّذة خلال عام 2022

ومن بين أبرز القرارات والتعميمات التي اتخذتها المجالس المحلية خلال العام: إقرار توسيع المخطط التنظيمي لمدينة سرمدا، والانتهاء من المخطط التنظيمي التوسعي لمدينة الراعي، وانتهاء الدورة الانتخابية لعدد من المجالس المحلية بينها المجلس المحلي في صوران وجرابلس، واستقالة المجلس المحلي في مارع على وقع الخلافات مع شركة الكهرباء التي أعلنت رفع أسعار الكيلو واط مما قُوبل بالرفض من قِبل الأهالي والمجالس المحلية التي هددت بفسخ العقود، وفرْض المجلس المحلي في مدينة الباب غرامة مالية بقيمة 200 ليرة على من يبيع الخبز بأعلى من التسعيرة المحددة (يُذكر أن متوسط سعر كيلو الخبز شهد ارتفاعاً ملحوظاً في ريف حلب خلال عام 2022 بنسبة 43% من 3.2 إلى 4.6 ليرة تركية بحسب أرقام وحدة تنسيق الدعم)، وإصدار المجلس المحلي في جرابلس تعميماً للمنظمات حول ضرورة استخراج تراخيص عمل، وفرْض مجلس مدينة الباب على الأهالي دفع رسوم الإسفلت، إضافة إلى قرار منع حفر آبار ارتوازية في قباسين إلا بعد الحصول على إذن من المجلس المحلي، وتعميماً حول إعادة ضخ المياه في مدينة اعزاز وريفها في حال دفع الأهالي رسوم الجباية البالغة 50 ليرة تركية.

أما عن عدد فرص العمل التي تم إيجادها على مدار العام؛ فقد تم رصد 10,948 وظيفة عُرضت على منصّات المنظمات والمجالس المحلية والقطاع الخاص كما في الشكل رقم (5)، وكان على رأس المنظمات الأكثر توظيفاً: "هيئة الإغاثة الإنسانية" ومنظمة "إحسان للإغاثة والتنمية" ومنظمة "بنفسج" و"هيئة الإغاثة الإنسانية الدولية" و"الرابطة الطبية للمغتربين السوريين"، وجاءت معظم الوظائف في القطاع الطبي والخدمات الإغاثية وأعمال المياومة مثل قطاف الزيتون وأعمال النظافة، ووظائف في تنفيذ البنى التحتية مثل تركيب حجر الإنترلوك وتعبيد الطرقات وتمديد شبكات المياه والصرف الصحي، وفي قطاع الحماية ضمن برامج النقد مقابل العمل، فيما كانت معظم تلك الوظائف عبارة عن عقود مؤقتة تمتد لـ3 أشهر أو 6 أشهر أو سنة ويتقاضون أجوراً متدنية، وبالكاد تحتاج هذه الوظائف إلى خبرات وكفاءات عالية.

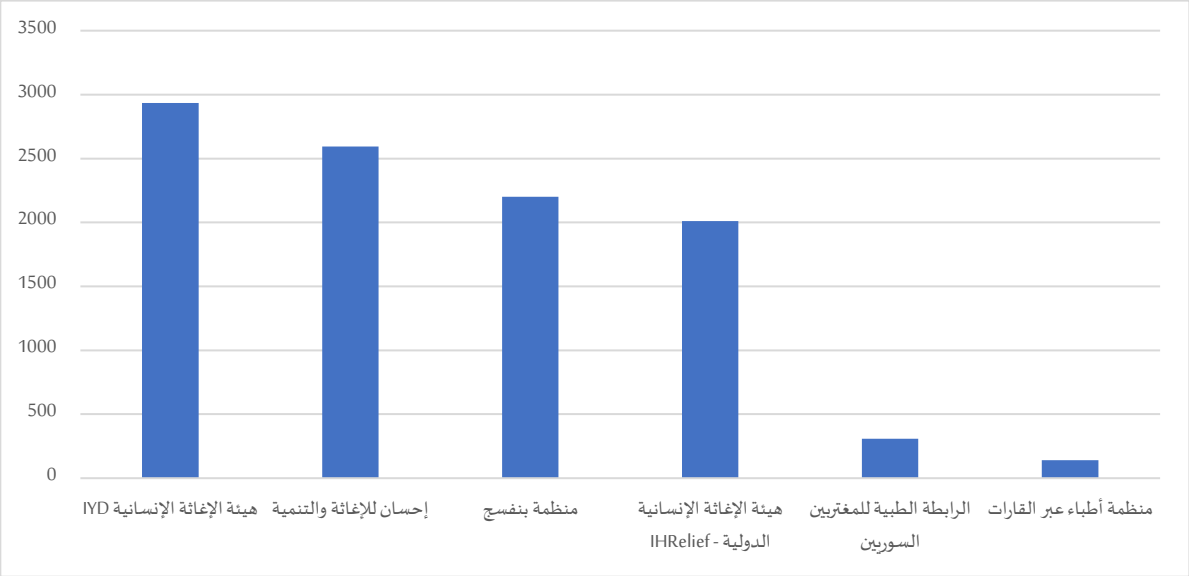

الشكل رقم (5): عدد فرص العمل حسب الجهة المنفّذة خلال عام 2022

وبلغ عدد الأشخاص الذين نفّذوا مشاريعهم الخاصة بعد الحصول على تمويلات صغيرة 2,968، وعلى افتراض أن كل مشروع تحمّل 3 عمال فهذا يعني توظيف 9,000 شخص من القوة العاملة في السوق، ليبلغ إجمالي عدد فرص العمل خلال العام 2022 نحو 19,948 فرصة.

مع ذلك لا تزال هذه الوظائف دون الحد المطلوب بشكل كبير في ظل الكثافة السكانية العالية وسط معدلات البطالة بين السكان المدنيين وصلت إلى 85% بحسب أرقام "منسقو استجابة سورية" في تشرين الثاني 2022، لذا هناك حاجة ماسّة لمشاريع قادرة على توفير فرص عمل متوسطة وطويلة الأمد وليست قصيرة ومتقطّعة، وربط مساقات التعليم بسوق العمل، وتفعيل دور القطاع الخاص ومنع عمالة الأطفال.

وأظهرت دراسة لـ"وحدة تنسيق الدعم" أن أكبر مصادر الدخل المتوفّرة في شمال سورية؛ للعاملين في قطاع التعليم حيث تبلغ نسبة العاملين فيه 9% من مجموعة العاملين في كافة المهن، فيما شكلت كلا من المهن اليدوية والزراعات الموسمية 8% من فرص العمل المتوفرة، والأعمال الحرة والتجارة الصغيرة وأعمال البناء والعمل ضمن المنظمات الإنسانية وضمن القطاع الصحي وتربية المواشي وإنتاج مواد البناء والتجارة 6% من المهن المتوفرة. وبحسب مساهمة القطاعات أظهرت النتائج أن قطاع الصناعة وفّر 2% فقط من فرص العمل، والزراعة والثروة الحيوانية وفرت 18%، فيما توفّر قطاعات التعليم والمنظمات الإنسانية والقطاع الصحي 30% من فرص العمل[4].

القطاعات الرئيسية: التمويل قاطرة التعافي

تشمل القطاعات الرئيسية كل من الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة والصناعة إضافة إلى التمويل، وابتداءً من قطاع التمويل تم تنفيذ 2,968 مشروعاً بنسبة 63% من إجمالي المشاريع المنفّذة في كافة القطاعات على مدار العام 2022،

[4] الواقع الاقتصادي في شمال سورية، وحدة تنسيق الدعم، نيسان 2021، رابط مختصر: https://cutt.us/FoT02

حازت فيها ناحية جرابلس على المرتبة الأولى (481 مشروعاً) تبعتها ناحية حارم (480 مشروعاً) وبعدها إدلب بواقع (396 مشروعاً).

وقد ساهمت عدة برامج في زيادة أعداد المشاريع في هذا القطاع بينها تقديم المنح المالية الصغيرة، والقروض المتناهية الصغر المرتجعة وغير المرتجعة، والنقد مقابل العمل، والقسائم النقدية، والقروض الحسنة والمساعدات النقدية المباشرة، وتتراوح قيمة القروض بين 500 دولار و5000 دولار، ومن المشاريع التي تم تمويلها: صناعة منظفات، صيانة وتركيب ألواح طاقة شمسية، صيانة وتركيب شبكات، صيانة جوالات، صناعة ألبان وأجبان، صناعة حلويات ومعجنات ومواد غذائية، تربية نحل، أعمال خياطة وحياكة وحرف يدوية للسيدات، وميكانيك سيارات. ولهذه المشاريع أثر هام في التمكين الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل وتوليد دخل للسكان إضافة إلى أثرها في الأمن الغذائي.

وقد طرأ تحسن في عملية انتقاء المستفيدين من المنح المالية ساهم في تعظيم مستوى الاستفادة من التدخل النقدي في المجتمع المحلي نتيجة الخبرة المتراكمة لدى المنظمات في تعاملها مع المستفيدين، إلى جانب تطور خبرة القائمين على هذه المنح من حيث دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة ومعايير نجاحها ومتابعتها فضلاً عن زيادة الوعي المالي والتثقيف والقيام بدورات تخصصية للمستفيدين من المنح[5].

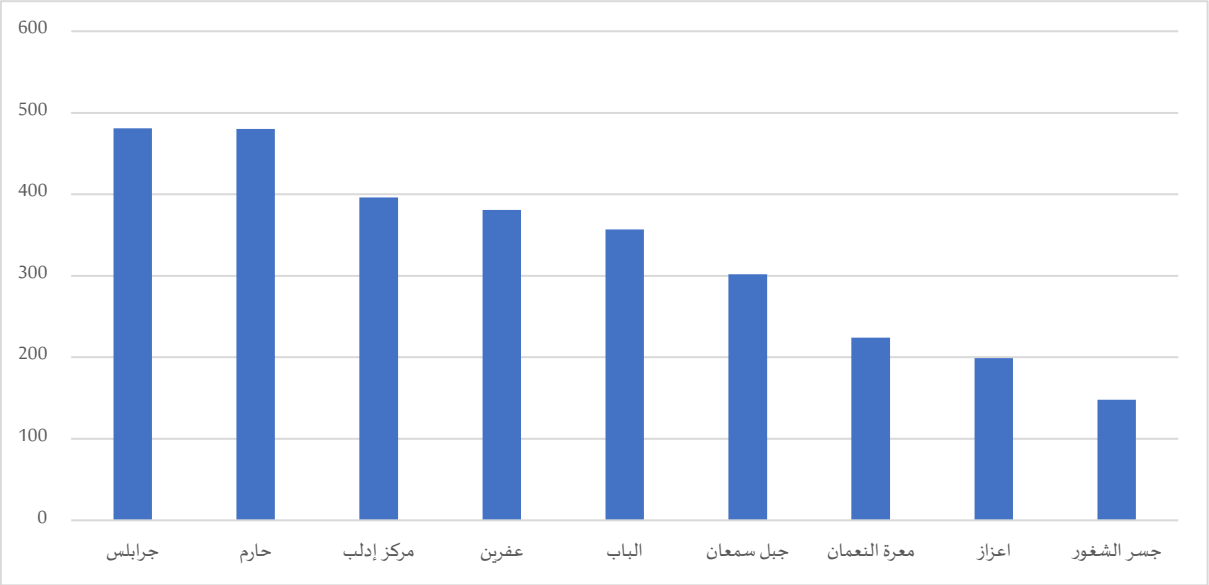

الشكل رقم (6): عدد المشاريع المنفّذة في قطاع التمويل خلال عام 2022

في قطاع التجارة تم رصد النشاطات التي تقدم خدمة تجارية بغرض الربح والتي تتم عبر طرح مزادات ومناقصات من قبل المنظمات والمجالس المحلية لتنفيذ أعمال مختلفة. نفّذت المجالس المحلية والمنظمات 352 مشروعاً بنسبة 7.48% من إجمالي المشاريع المنفّذة على مدار العام، حازت فيها إدلب على المرتبة الأولى بنحو 96 مشروعاً تلتها ناحية اعزاز بـ 88

[5] محمد العبد الله وآخرون، دراسة تحليلية، حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري... الواقع والتحديات، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 08-05-2023، رابط مختصر: https://bit.ly/44Fx0TO

مشروعاً ثم ناحية الباب بواقع 81 مشروعاً. ومن بين المشاريع المنفّذة: مناقصات لتوريد مستهلكات طبية وقرطاسية ووقود وسلال نظافة واستئجار سيارات فان وبيع خردة ومحركات.

والجدير بالذكر أن مناطق المعارضة تتصل مع تركيا عبر عدة معابر: باب الهوى، وباب السلامة، والراعي، وجرابلس، وحمام، ويُقدر حجم التبادل التجاري بما يزيد على مليار دولار بحسب الأرقام التركية، وقدرت وزارة المالية في "الحكومة السورية المؤقتة" حجم التبادل التجاري في النصف الأول من 2022 بنحو 600 مليون دولار، وتستورد المنطقة أغلب السلع الأساسية من تركيا مثل المحروقات والأغذية ومواد البناء والمحاصيل الزراعية والأدوية بنسبة 70% وتأتي 30% من السلع من منشأ أجنبي، وتصدّر مواداً مثل الأحجار والحبوب والزيوت والمواد العطرية والألبسة والأحذية، ويميل الميزان التجاري لصالح تركيا بنسبة كبيرة[6].

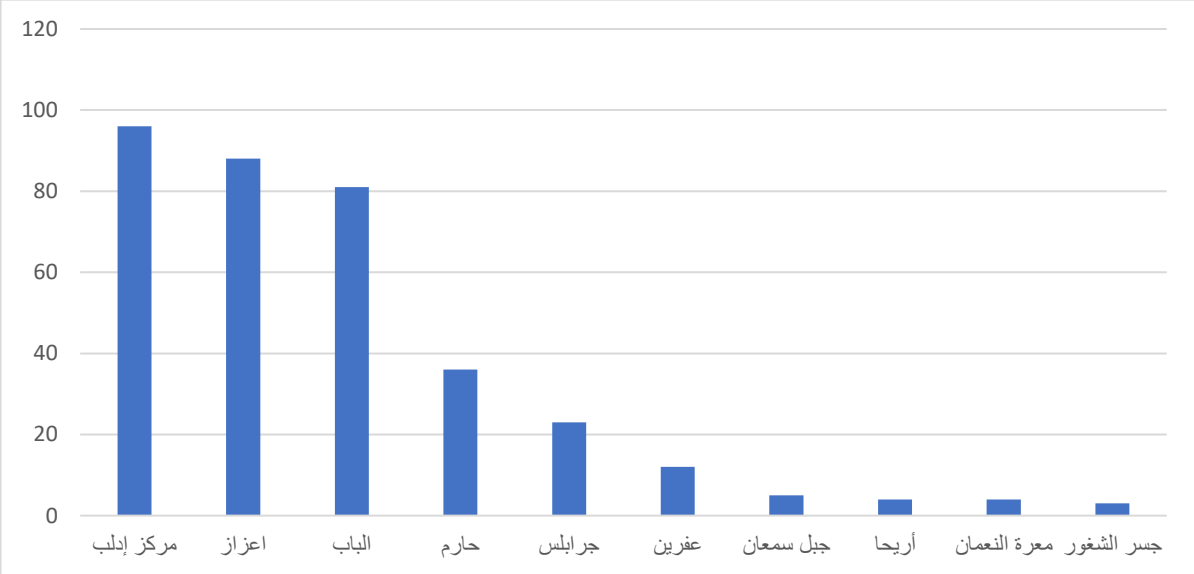

الشكل رقم (7): عدد المشاريع المنفذة في قطاع التجارة خلال عام 2022

وفي قطاع **الزراعة والثروة الحيوانية**؛ نُفّذ 277 مشروعاً بنسبة 5.89% من إجمالي المشاريع المنفّذة على مدار العام، بينها دعم مزارعي الزيتون والقمح بالبذار والأعلاف والري وأدوات الحصاد، بالإضافة إلى دعم محاصيل الخضار الصيفية، وتزويد مربي الماشية بحملات التطعيم ضد الطفيليات والخدمات الصحية والإنجابية لحيواناتهم في إطار نشاط العيادات المتنقلة، وإنشاء مدارس تقدّم تدريبات عملية للمزارعين الحقليين، وتقديم منح مالية وعينية للرجال والنساء للقيام بأنشطة ومشاريع في القطاع الزراعي وإنتاج الثروة الحيوانية.

وتتصدر زراعة القمح كافة أنواع الزراعة في شمال سورية، حيث تشكّل 21% من الأراضي الزراعية، والخضار 19%، والشعير 18% وزراعة الزيتون تشكّل 17% من الأراضي الزراعية، ويتم استيراد 20% من المدخلات الزراعية من تركيا، وتصريف 88% من المنتجات الزراعية محلياً[7]. ويشهد قطاع الزراعة في المنطقة إشكالات عدّة منها ارتفاع كمية المعروض

[6] عبد الله البشير، حجم التبادل التجاري بين الشمال السوري وتركيا قد يتجاوز 700 مليون دولار، العربي الجديد، 06-10-2022، رابط مختصر: https://cutt.us/NmV1f

[7] الواقع الاقتصادي في شمال سورية، مصدر سابق.

الزراعي بشكل يفوق الطلب المحلي أمام ضعف القوة الشرائية للمواطن وافتقار البيئة المحلية لمصانع غذائية تستوعب الفائض، فضلاً عن قلة قنوات التصدير الخارجية، وانخفاض الأسعار مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج ما يؤدي إلى مشاريع بدون جدوى[8].

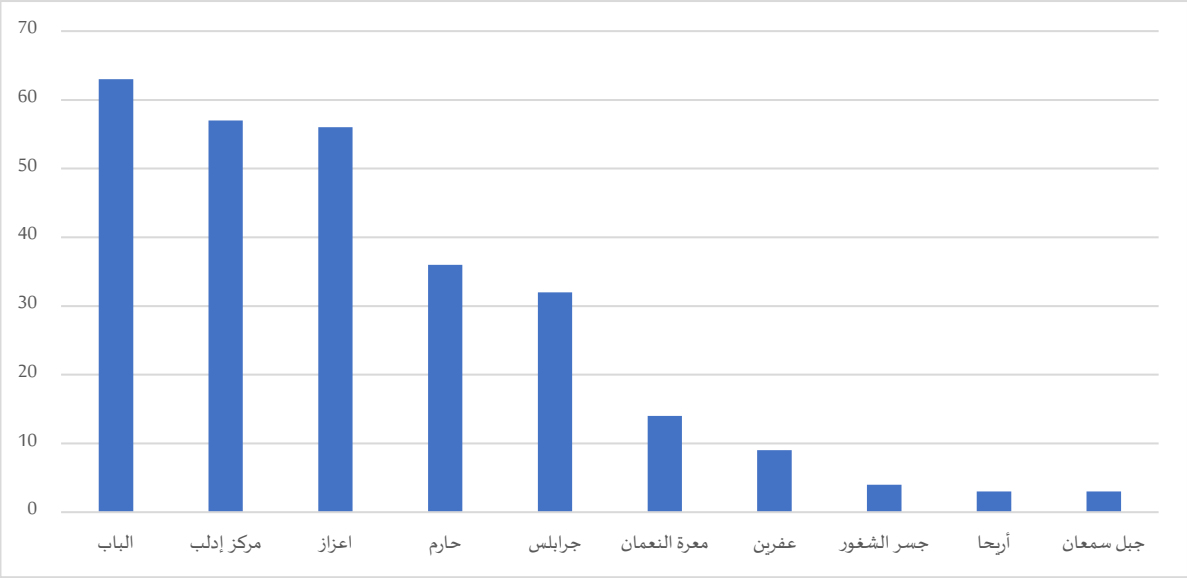

الشكل رقم (8): عدد المشاريع المنفّذة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية خلال عام 2022

أما بالنسبة **لقطاع الصناعة** فكان الأقل تنفيذاً للمشاريع على مستوى مؤشر التعافي، حيث رصد تنفيذ مشروعين فقط خلال العام 2022؛ أحدهما إنشاء مركز تصنيع غذائي في اعزاز، والآخر معمل خياطة ملابس في بلدة قباسين، ويُعزى قلة بيانات الصناعة في مؤشر التعافي إلى صعوبة تعقّب القطاع الخاص وعدم توفر البيانات على الشبكة.

ويشير تقرير لـ"وحدة تنسيق الدعم" إلى أن تصنيع الألبان ومشتقاتها ضمن قائمة الصناعات الأكثر انتشاراً في المنطقة بنسبة 24% من أنواع الصناعة في شمال سورية، ومن ثم صناعة مواد البناء والمواد الغذائية بنسبة 19% لكل منها، ومعاصر الزيتون بنسبة 11%، وشكّل تصنيع الأبواب والنوافذ الخشبية والألمنيوم نسبة 8% ومواد التنظيف 7% من أنواع الصناعات في شمال سورية، وذلك بحسب استبيان مع أرباب عمل يملكون مشاريع اقتصادية في 5 محافظات بينها إدلب (292 استبيان) وحلب (180 استبيان)، ويُعزى انكفاء الحركة الصناعية إلى جملة من الصعوبات التي تواجه المنطقة بالعموم لعلّ أهمها؛ هشاشة البنية القانونية وعدم توفر أجواء عمل مؤاتية لرجال الأعمال وحركة الأموال، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الصناعة من كهرباء ووقود وغياب قنوات تصريف المنتجات ومنافسة المنتجات المستوردة التي أغرقت الأسواق المحلية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على قطع تبديل وغيرها[9].

[8] مناف قومان، جمعية الزراعة الوطنية... حلّ لإشكالات الزراعة في مناطق المعارضة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 30 تشرين الثاني 2021، رابط مختصر: https://cutt.us/WiH8B

[9] الواقع الاقتصادي في شمال سورية، مصدر سابق.

الخدمات العامة: على طريق التعافي

تشمل الخدمات العامة كلاً من القطاعات التالية: الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والنقل والمواصلات والإسكان والتعمير. شهد **قطاع الكهرباء** تنفيذ 254 مشروعاً في المنطقة بنسبة 5.4% من إجمالي عدد المشاريع المنفّذة على مدار العام، وقد جاءت ناحية اعزاز على رأس القائمة (85 مشروعاً) تلتها ناحية حارم (40 مشروعاً) ثم معرة النعمان (28 مشروعاً) فالباب (23 مشروعاً).

ومن بين المشاريع التي تم رصدها: تزويد عدد من المدارس بنظام طاقة شمسية لإنارتها بالكهرباء، وإنشاء محطات توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية من مئات الألواح لتشغيل محطات مياه، وإنارة شوارع رئيسية وفرعية، واستمرار أعمال شركة "غرين انيرجي" و"الشركة السورية التركية للكهرباء" في تمديد وتجهيز شبكات توتر منخفض ومتوسط في عدد من القرى والمدن لتغذية المشتركين، وتجهيز مراكز تحويل كهربائي لتغذية المشاريع الزراعية، فضلاً عن الصيانة الدورية للأعطال الحاصلة في الشبكة والتي تقوم بها الفرق المختصة في الشركتين. في حين لا تزال الأزمة بين المجالس المحلية وشركتي الكهرباء في ريف حلب قائمة نتيجة رفع سعر الكيلو واط بشكل يخالف بنود الاتفاق، ولا يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، حيث بلغ سعر الكيلو واط الساعي 3.20 ليرة تركية و4 ليرات للكهرباء التجارية والصناعية بحسب تسعيرة شركة AK Energy في نيسان 2023[10].

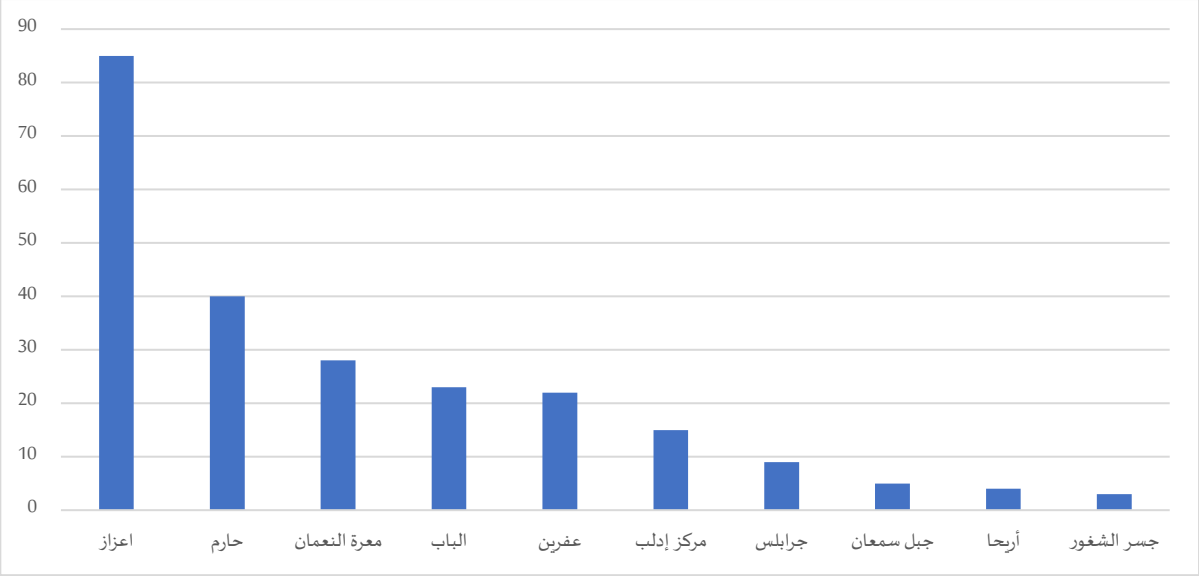

الشكل رقم (9): عدد المشاريع في قطاع الكهرباء خلال عام 2022

فيما شهد **قطاع المياه والصرف الصحي** تنفيذ 248 مشروعاً في المنطقة كما يظهر في الشكل أدناه، حيث تربّعت ناحية اعزاز على رأس قائمة المناطق الأكثر تنفيذاً لمشاريع المياه والإصحاح (63 مشروعاً) تلتها ناحية حارم (38 مشروعاً) ثم ناحية الباب (37 مشروعاً).

[10] تخفيض جديد على أسعار الكهرباء في الشمال السوري، حلب اليوم، 10-04-2023، رابط: https://halabtodaytv.net/archives/246293

ومن بين المشاريع المنفّذة: استبدال 80% من شبكات الصرف الصحي في بلدة دركوش، وتمديد خطوط صرف صحي في مدينة اعزاز ضمن عدة أحياء وقرب الملعب البلدي وسوق الهال والطريق المجاور للكراج، إضافة إلى بناء خزانات مياه في عدد من القرى والمدن، وتمديد وتأهيل شبكات مياه ومحطات معالجة مياه الشرب.

جدير بالذكر أن المنطقة لا تزال تعاني من أزمة في تأمين مياه الشرب بشكل مستمر، دفعت المجالس المحلية إلى تشغيل آبار باستخدام الطاقة الشمسية لتزويد السكان بالمياه بعد انقطاع دعم المنظمات عن محطات الضخ الرئيسية، فيما لا تزال بعض الأحياء والبلدات تعتمد على استجرار المياه عبر الصهاريج دون خضوعها لرقابة صحية، وتواجه مدينة الباب أزمة مائية حادة جراء الجفاف ونقص إمدادات المياه من الآبار وسط عجز العديد من المنظمات والمجالس المحلية في التدخل وإيجاد حلول.

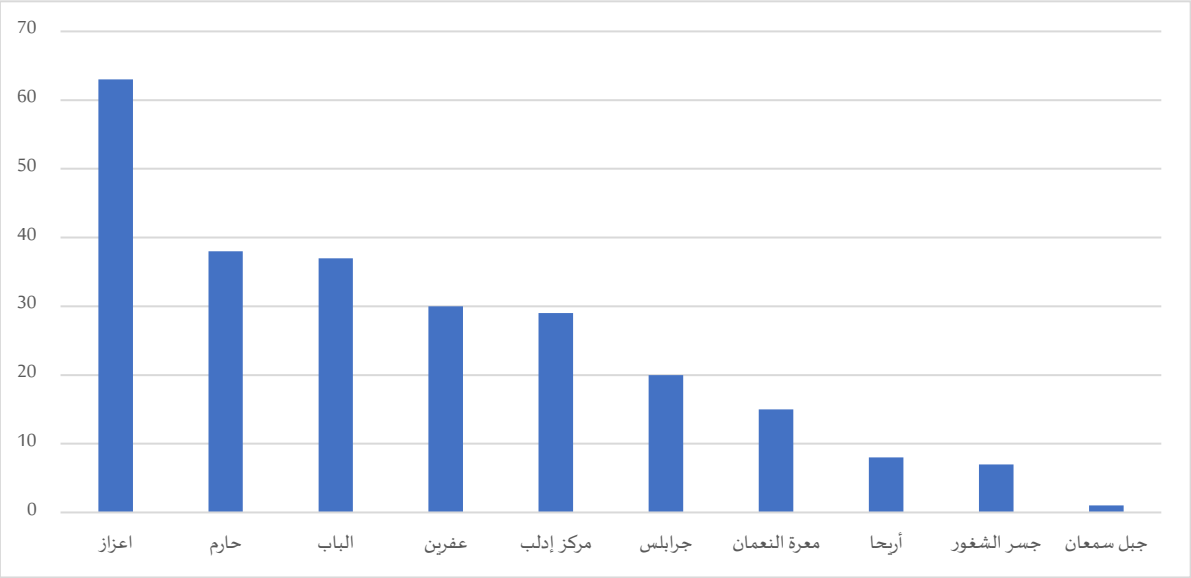

الشكل رقم (10): عدد المشاريع المنفذة في قطاع المياه والصرف الصحي خلال عام 2022

أما في قطاع النقل والمواصلات فقد تم تنفيذ 234 مشروعاً في المنطقة بنسبة 4.97% من إجمالي عدد المشاريع المنفّذة على مدار العام، وقد حازت ناحية اعزاز (85 مشروعاً) ثم ناحية حارم (40 مشروعاً) فناحيتا معرة النعمان والباب على المراتب الأربعة الأولى كما يظهر في الشكل أدناه

ومن بين المشاريع المنفّذة: تأهيل الطرقات في أسواق شران والمرج الأخضر ومحمبل وجنديريس والهال في عفرين والباب واعزاز وجرابلس ومعرتمصرين، وتعبيد طريق باب الهوى جنديريس بدءاً من مخيمات قاح، والطريق الواصل من مدخل بزاعة إلى دوار الدلة في المدينة، ومن دوار غصن الزيتون إلى دوار طريق الحرير في اعزاز، وبين دوار القلعة وطريق كفركلبين، وبين اعزاز وقرية جازر، وبين قرية السلامة وشمارين، وطريق شمارين سجو، وبين معبر باب السلامة واعزاز، وطريق اعزاز قطمة، وطريق اعزاز كفرجنة، وطريق كفرلوسين قاح، ودركوش عزمارين، كما انتهى تأهيل طريق حلب باب الهوى بطول 3,200 متر وعرض 30 متراً.

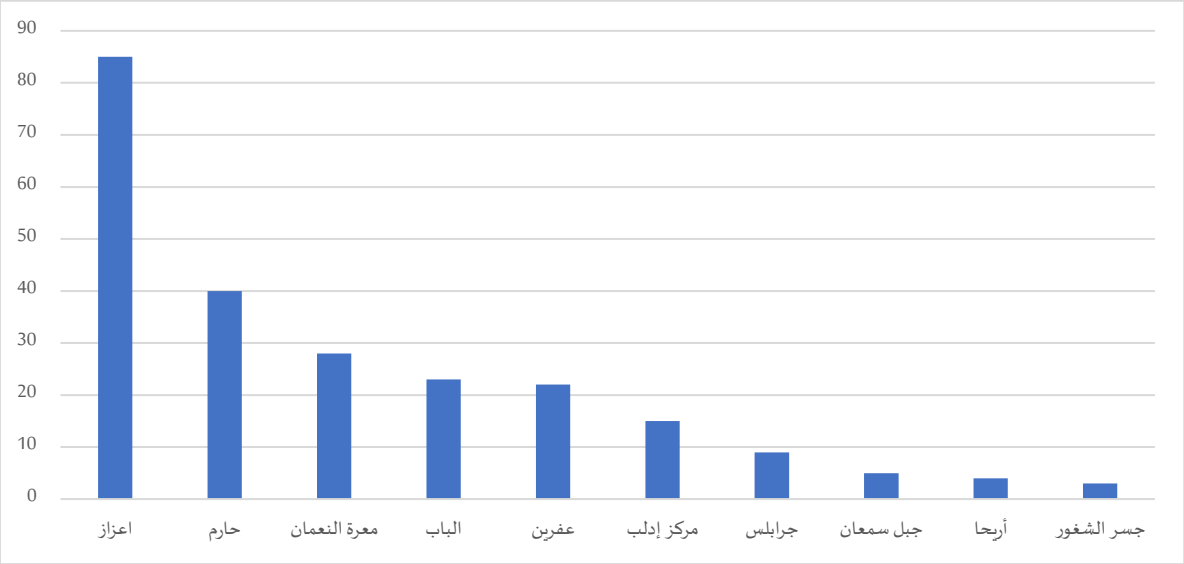

الشكل رقم (11): عدد المشاريع المنفذة في قطاع النقل والمواصلات خلال عام 2022

بينما سجّل **قطاع الإسكان والتعمير** تنفيذ 137مشروعاً بنسبة 2.91% من إجمالي المشاريع المنفّذة على مدار العام، وقد بقيت مدينة الباب في قمة المؤشر بواقع 103 مشاريع كما يظهر في الشكل أدناه، حيث استمرت المجالس المحلية في منح التراخيص للأبنية السكنية والتجارية، ونقل المخيمات إلى مجمعات سكنية مؤلّفة من عدة مبانٍ تتسع لمئات العائلات مجهّزة بكافة الخدمات مثل قرية الحكمة ومشروع الأمل وقرية ملهم وقرية طمرة الخير السكنية وسواسية والكوت السكني وقرى بسمة والتراحم وروافد والنصر والملاذ الآمن والبنيان وبذور فلسطين 2.

وأشرف على بناء هذه المجمعات السكنية عدد من المنظمات مثل: "إحسان للإغاثة والتنمية" و"فريق ملهم التطوعي" ومنظمة "البنيان المرصوص الإنسانية" ومؤسسة "سكن للرعاية والتنمية" و"الهلال الأحمر القطري" ومنظمة "إيلاف للإغاثة والتنمية" ومؤسسة "رحمة الإنسانية"، ويندرج بناء هذه المجمعات في إطار استراتيجية "إرساء الاستقرار" التي اعتمدتها تركيا لإعادة السوريين إليها عبر إتمام بناء أكثر من 57 ألف منزل في محافظة إدلب من أصل 77 ألف منزل من المخطط إعمارها بتمويل تركيا، ولاحقاً الكشف عن بناء 240 ألف وحدة سكنية في 250 نقطة ضمن 13 بلدة ومدينة

شمال غرب سورية لعودة مليون لاجئ إلى سورية بتعاون تركي قطري[11]. ومن بين المشاريع أيضاً في هذا القطاع إنشاء سوق شعبي في بزاعة، ومول تجاري في إدلب، وسوق تجاري من 3 طوابق بمساحة 600 متر مربع في أريحا.

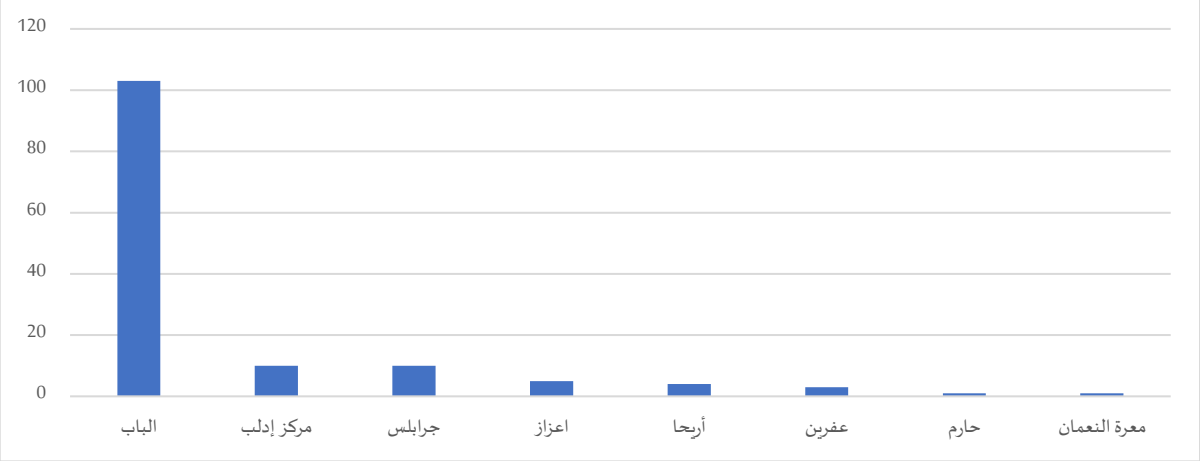

الشكل رقم (12): عدد المشاريع في قطاع الإسكان والتعمير خلال عام 2022

أما بالنسبة لقطاع الاتصالات فقد تم توسيع شبكة خطوط الهواتف الأرضية والإنترنت في بلدة كفر تخاريم.

قطاعا النزوح والخدمات الاجتماعية: مشاريع متنوعة ومتعددة

يضم قطاع النزوح الداخلي المشاريع التي يتم تنفيذها داخل المخيمات من فرش طرقات ومد شبكة كهرباء ومياه وصرف صحي، إضافة إلى ترميم مساكن النازحين خارج المخيمات. تم تنفيذ 141 مشروعاً في **قطاع النزوح الداخلي** بنسبة 3% من إجمالي المشاريع المنفّذة على مدار العام، جاءت ناحية حارم على رأس القائمة بواقع (62 مشروعاً) تلتها ناحية إدلب (35 مشروعاً) ثم جسر الشغور فعفرين فالباب في المراتب التالية. وقد استمرت أعمال ومشاريع المنظمات داخل المخيمات من تعبيد وتأهيل الطرقات بالبحص، وتمديد شبكات صرف صحي، وإنارة الطرقات الفرعية، وتركيب منظومة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء، وترميم عشرات المنازل لنازحين داخلياً خارج المخيمات.

[11] 240 ألف وحدة سكنية لعودة مليون لاجئ إلى سوريا بتعاون تركي قطري، الجزيرة، 25-05-2023، رابط مختصر: https://cutt.us/IzOAY

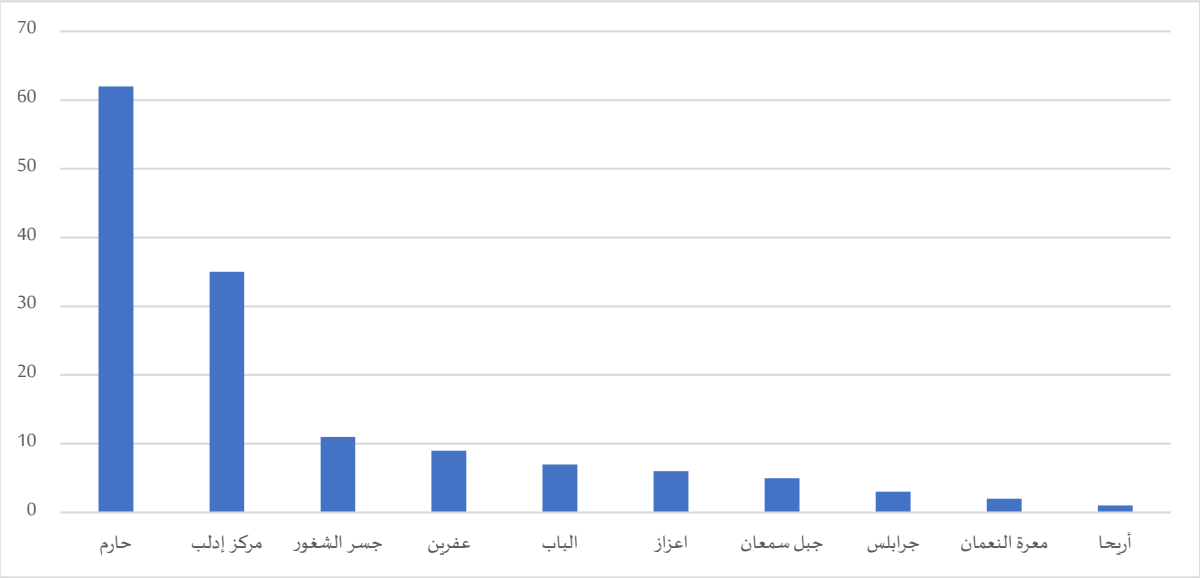

الشكل رقم (13): عدد المشاريع المنفذة في قطاع النزوح الداخلي خلال عام 2022

وفي قطاع الخدمات الاجتماعية الذي يشمل بناء المدارس والمشافي والمراكز الطبية والمرافق الإدارية والعامة؛ تم تنفيذ 92 مشروعاً بنسبة 1.95%، حيث نُفذ 27 مشروعاً في ناحية اعزاز و19 مشروعاً في ناحية الباب و15 مشروعاً في ناحية عفرين.

ومن بين المشاريع التي تم تنفيذها: أعمال العزل وإزالة الأنقاض، وترميم وبناء المدارس والروضات والجامعات والمشافي والمرافق الإدارية العامة في أريحا وإدلب والباب وترحين والدانا وعفرين، ومن المدارس التي تم بناؤها: مدرسة عبد الباسط الساروت ومدرسة عمران 1 وعمران 2 وحق الشام والأكرم وابن الوليد والبنيان وبراعم البنيان و15 آذار ونبع الأمل. كما تم تجهيز المنطقة الحرفية وإنشاء سوق شعبي للباعة المتجولين في اعزاز، وإكساء المستوصف والمركز الثقافي في بزاعة.

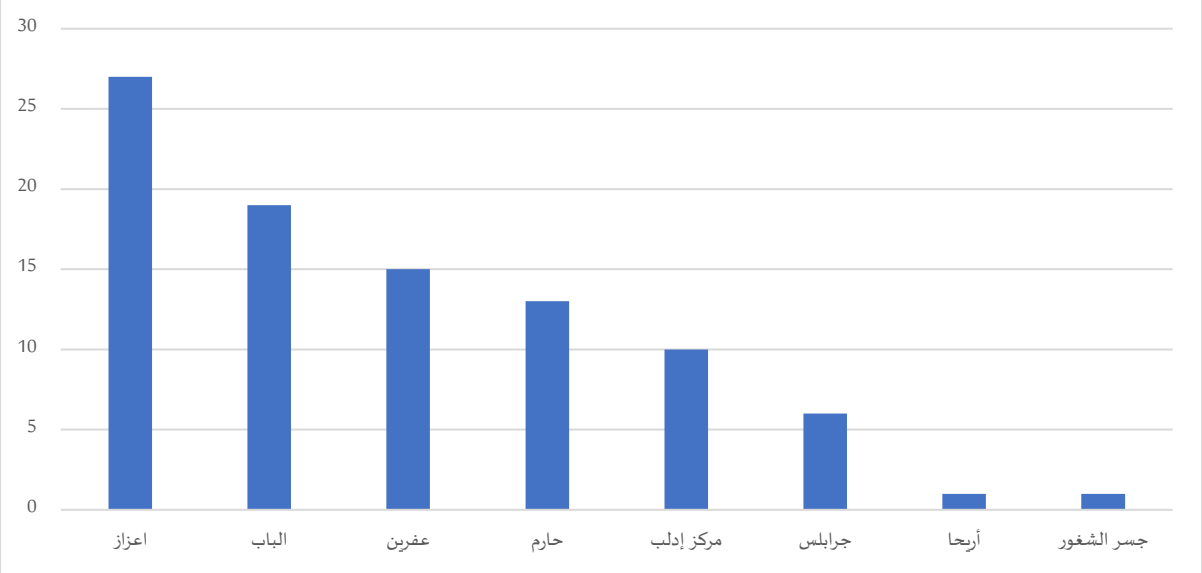

الشكل رقم (14): عدد المشاريع في قطاع الخدمات الاجتماعية خلال عام 2022

نتائج وتوصيات ختامية

توصلت الورقة بناءً على ما تم رصده من مشاريع منفّذة خلال العام 2022 إلى جملة من الخلاصات والتوصيات في القطاعات المرصودة في مناطق "درع الفرات" و"عفرين" ومحافظة إدلب، من بينها:

- شكّل عام 2022 دفعة قوية لتعافي المنطقة عبر تنفيذ ما يربو على 4,000 مشروعاً موزعاً على مدن وبلدات ريف حلب وإدلب. ساهمت في رفد المنطقة بالحد الأدنى من الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصحة والتعليم والطرقات والخدمات العامة، ويمكن أن تسهم هذه المشاريع في التخفيف والتحول التدريجي من برامج الإغاثة نحو برامج تنموية أكثر استدامة، وتدعيم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بالأخص إذا ترافقت مع حملات مناصرة من المنظمات والمجالس المحلية للمجتمع الدولي والمانحين لدعم هذا النوع من المشاريع.
- ساهم قطاع التمويل في خلق فرص عمل وتنويع مصادر الدخل للأسر، ويُعزى ذلك لنمو التدخلات القائمة على النقد من قبل المنظمات وسط غياب الكيانات المالية المتخصصة كالمصارف ومؤسسات التمويل الصغير والمتناهي الصغر، وتوجه الداعمين لهذه المنظمات لتقديم هذا النوع من التدخلات، وإنشاء "مجموعة العمل النقدي لشمال غرب سورية" كمجموعة عمل تقنية للاستجابة المعتمدة على النقد، وتُساهم هذه التدخلات في مساعدة المجتمع المحلي على تمكين المستفيدين اقتصادياً، وتخفيف ثقافة الاعتماد على السلة الإغاثية، وتقديم رافعة مالية تُساعدهم على تأسيس مشاريعهم الخاصة، ويحتاج هذا القطاع إلى تطوير مستمر من ناحية المراقبة والتقييم واعتماد فكرة احتضان المشروع أكثر من منح المال وحسب.
- شكّلت قطاعات النقل والمواصلات والمياه والصرف الصحي، قاطرة مهمة في تعافي المنطقة من خلال تعبيد الطرقات المتردية وتسهيل حركة المدنيين والحركة التجارية بين البلدات والمدن، كما ساهمت في إيصال المياه النظيفة للمنازل وتشغيل محطات المياه عبر الطاقة الشمسية، ومد شبكات صرف صحي وترميم الشبكات القديمة مما ساعد على تجنب انتشار الأمراض والأوبئة. إلا أن الكثافة السكانية العالية والقصف الممنهج الذي طال البنى التحتية فضلاً عن مسألة الجفاف يكشف حجم الأزمة والفجوة بين الضرر الواقع والاحتياج، وعليه لابد من تضافر الجهود الدولية من أجل مزيد من التدخل في هذه القطاعات.
- تفوّقت المشاريع المنفّذة في بيئة المخيمات على مشاريع إسكان النازحين ومشاريع المرافق العامة من مشافي ومدارس ومراكز صحية، وهو ما يدلل على تبعية واعتمادية المنظمات والمجالس على المجتمع الدولي في نهج الإغاثة والمساعدات الإنسانية بدلاً من الاعتماد على الذات ونهج التعافي والتنمية المستدامة.
- عانى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من ضعف في عدد المشاريع المنفّذة جراء جملة من الأسباب بينها؛ الجفاف الذي تعاني منه المنطقة، وارتفاع تكاليف المواد الأولية، وهجرة الفلاحين لأراضيهم، والخسائر التي يُمنى بها المزارعين والتي تقلل من الرغبة على مزاولة نشاط الزراعة، بالإضافة إلى مشاكل في التصدير وتسويق المحاصيل في الأسواق الخارجية. ومن أجل هذه الإشكالات لابد من دعم القطاع الزراعي من خلال تقديم البذار والأعلاف والمعدات

والمبيدات بأسعار مدعومة تخفّض من تكاليف الإنتاج ومن ثم دعم تسويق المحاصيل واستخدامها في صناعات غذائية والعمل على مبادرات لتسويقها في الخارج.

- يحتاج تطوير قطاع الصناعة إلى بيئة مستقرة ومتكاملة لجذب الرساميل الكبيرة ونقل المصانع والمعامل المتواجدة في تركيا إلى المنطقة، ونظراً للظروف الحالية المتوفرة يمكن الاعتماد على ورش ومشاريع صغيرة ومتوسطة تدخل ضمن القطاع الصناعي ولديها مرونة عالية في التسويق، وتقوم المنظمّات بتمويل تلك المشاريع وتوظيف الكفاءات والخبراء لضمان استمرارها.
- لم تستطع المجالس المحلية حتى الآن إيجاد آلية لإدارة المنطقة ككل يتم من خلالها وضع خطة واتخاذ قرارات وسياسات استراتيجية لمواجه الأزمات والاستحقاقات وعلى رأسها أزمة المياه، وعقود الكهرباء مع الشركتين المزودتين للتيار الكهربائي، ومشاريع إسكان النازحين داخليا والمخيمات، وقطاع الصناعة ومشكلة المنشأ، والقطاع المالي بما يتضمنه من استقرار في الأسعار والعملة وإنشاء مؤسسات مالية واستثمارية، والبيئة القانونية، ومسألة التصدير وغيرها من القضايا.

ختاماً

يستند تعافي المنطقة واستقرارها على حجم ما يتم تنفيذه من مشاريع ضمن كافة القطاعات، ووفقاً لما سبق لا بدّ من البناء على ارتفاع حصة قطاع التمويل عبر إحداث نقلة نوعية في المشاريع المتناهية الصغر (600 – 5000 دولار) نحو المشاريع المتوسطة والريادية (أكثر من 20 ألف دولار) لتنفيذ صناعات أكثر تعقيداً والمساهمة في تحريك عجلة الإنتاج وإحلال الواردات وتنشيط الحركة الصناعية والتجارية وبلورة القطاع الخاص وخلق فرص عمل أكثر استدامة، ويمكن أن يتم هذا عبر إطلاق حملات مناصرة واستقطاب تمويل من جمعيات رجال الأعمال السوريين في بلدان المغترب، إضافة إلى العمل على تقديم حزم تدريب للمجالس المحلية في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والتخطيط والإدارة المالية، ودعم الجوانب القانونية من أجل تعزيز مواقفها خلال عقد اتفاقيات وتوقيع العقود ومذكرات التفاهم، وكذلك اتفاق المجالس المحلية والمنظمات على إنشاء مخطط عمراني يشمل المنطقة برمتها بهدف تنظيم حركة إعمار المساكن وفق معايير عمرانية منضبطة ومقاومة للزلازل.

ملحق: الفواعل المحلية والقطاعات الاقتصادية

يوضّح الجدول أدناه خارطة الفواعل من مجالس ومنظمات تم رصد أعمالها:

المجالس المحلية	المنظمات الإغاثية والتنموية
ريف حلب: مارع، اعزاز، الباب، جرابلس، أخترين، قباسين، بزاعة، عفرين، صوران، الأتارب. **محافظة إدلب**: إدلب، أريحا، حارم، سرمدا، جسر الشغور، معرة مصرين، حزانو، سلقين، أرمناز، عزمارين، إسقاط، حربنوش، ترمانين، أطمة، الدانا، حرزة، قاح، دير حسان، جسر الشغور؛ إضافة إلى "حكومة الإنقاذ".	إحسان للإغاثة والتنمية، هيئة ساعد الخيرية، شفق، بنفسج، بنيان، تكافل الشام، منظمة وطن، هيئة الإغاثة الإنسانية، الدفاع المدني السوري، وحدة تنسيق الدعم، الرابطة الطبية للمغتربين السوريين، المؤسسة الدولية للتنمية الاجتماعية، مؤسسة بناء للتنمية، مؤسسة يداً بيد للتنمية، اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية، غراس النهضة، مؤسسة المساعدة السورية، مديرية صحة إدلب، الاستجابة الإنسانية، منظمة ملهم، شبكة حراس، وغيرها.

جدول رقم (1): خارطة الفواعل المحلية

كما يظهر الجدول أدناه القطاعات ونوعية النشاطات/ القرارات المرصودة:

القطاع	النشاط /القرار
الخدمات الاجتماعية	ترميم وتعديل وصيانة وبناء المدارس والروضات والجامعات والمشافي والمرافق الإدارية العامة/ إزالة الأنقاض من شوارع المدينة.
النقل والمواصلات	ترميم وتعبيد الطرق في المدينة وخارجها بالبحص والإسفلت وحجر الإنترلوك.
الكهرباء	ترميم وتركيب أعمدة وشبكة الكهرباء سواء التقليدية أو التي تعمل على الطاقة الشمسية، تركيب منظومة طاقة شمسية لمحطات المياه.
المياه والصرف الصحي	ترميم وتعديل ومد شبكات المياه والصرف الصحي.
الإسكان والتعمير	ترميم وتأهيل وبناء المنازل والأسواق والمحال التجارية/ ترخيص الأبنية السكنية والتجارية (اعتبر البيان الذي يحوي ترخيص عدة مساكن أو أبنية على أنه بيان واحد)
الزراعة والثروة الحيوانية	دعم المزارعين بالبذار والمحاصيل والأسمدة والأدوية والأعلاف/ تلقيح الأغنام والأبقار/ المشاريع الزراعية/ طرح أراضٍ زراعية للإيجار عن طريق المزايدة.
التمويل	القروض الحسنة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر/ النقد مقابل العمل/ دعم النفقات التشغيلية/ دعم المشاريع التجارية الصغيرة/ منح مالية للمجالس المحلية/ طرح أصول للاستثمار.
الصناعة	تصنيع أدوات ومعدات/ فتح مشاغل ومعامل ومصانع ومشروعات صناعية.
التجارة	مناقصات بالمياه والمازوت ومواد القرطاسية والطباعة والمواد الطبية والمعدات وغيرها/ مزايدة لتأجير محال وأكشاك وأراضٍ.
النزوح الداخلي	جميع المشاريع المنفذة داخل المخيمات مثل مشاريع النقل والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى ترميم منازل النازحين خارج المخيمات.
الاتصالات	ترميم البنية التحتية لقطاع الاتصالات/ تمديد شبكات جديدة للهاتف والإنترنت

جدول رقم (2): القطاعات الاقتصادية والنشاطات والقرارات المرصودة